

قوانين الأصول

[21] عين المجاز والمفروض أيضا إرادة تعيين شخص المجاز لا مطلقه مع ان لنا أيضا ان نقول سلب مطلق المعنى المجازي علامة لمطلق الحقيقة فافهم واما ثالثا فما ذكره في عدم صحة السلب للحقيقة فمع انه يرد عليه ما سبق من كونه خروجاً عن المبحث فيه ان العام إذا استعمل في الخاص فهو انما يكون مجازاً إذا اريد منه الخصوصية لا مطلقاً ومع إرادة الخصوصية فلا ريب في صحة سلب معناه الحقيقي بهذا الاعتبار وانما يختلف ذلك باعتبار الحثيات وقد اوجب ايضا بان المراد سلب ما يستعمل فيه اللفظ المجرد عن القرينة وما يفهم منه كذلك عرفاً إذ لا شك في انه يصح عرفاً ان يقال للبليد انه ليس بحمار ولا يصح ان يقال ليس برجل ولا ببشر أو بانسان وفيه ان ذلك مجرد تغيير عبارة ولا يدفع السؤال فان معرفة ما يفهم من اللفظ عرفاً مجرداً عن القرائن هو بعينه معرفة الحقائق سواء اتحد المفهوم العرفي وفهم معيناً أو تعدد بالاشتراك ففهم الكل اجمالاً وبدون التعيين وذلك يتوقف على معرفة كون المستعمل فيه ليس هو عين ما يفهم عرفاً على التعيين أو من جملة ما يفهم عرفاً على الاجمال فيبقى الدور بحاله ويمكن ان يقال لا يلزم من نفى المعاني الحقيقية العلم بكون المستعمل فيه مجازاً بل يكفي عدم ثبوت كونه حقيقة بسبب عدم الانفهام العرفي فإذا سلب ما علم كونه حقيقة يحكم بكون المستعمل فيه مجازاً لان احتمال الاشتراك مدفوع بان الاصل عدمه والمجاز خير من الاشتراك فهذه العلامة مع هذا الاصل والقاعدة يثبت المجازية وفيه انه مناف لاطلاقهم بان هذه علامة المجاز أو الحقيقة فان ظاهره كونه سبباً تاماً لفهم المجازية أو الحقيقية لاجزاء سبب مع ان ذلك انما يتم عند من يقول بكون المجاز خيراً من الاشتراك وظاهرهم الاطلاق والذي يختلج بالبال في حل الاشكال وجهان الاول ان يقال ان المراد بكون صحة السلب علامة المجاز ان صحة سلب كل واحد من المعاني الحقيقية عن المعنى المبحوث عنه علامة لمجازيته بالنسبة إلى ذلك المعنى المسلوب فان كان المسلوب الحقيقي واحداً في نفس الامر فيكون ذلك المسلوب عنه مجازاً مطلقاً وان تعدد فيكون مجازاً بالنسبة إلى ما علم سلبه عنه لا مطلقاً فإذا استعمل العين بمعنى النابعة في الباصرة الباكية لعلاقة جريان الماء فيصح سلب النابعة عنها ويكون ذلك علامة كون الباكية معنى مجازياً بالنسبة إلى العين بمعنى النابعة وإن كانت حقيقة والباكية أيضاً من جهة وضع آخر فإن قلت أن سلب العين بمعنى الذهب عنها بمعنى الميزان لا يفيد كون الميزان معنى مجازياً لها لعدم العلاقة قلت هذا لو أردنا كونه مجازاً عنها بالفعل وأما إذا كان المراد كونه مجازاً بالنسبة إليها لو استعمل فيه فلا يرد ذلك وهو كاف فيما أردنا وما ذكرنا في المثال إنما هو من

باب المثال فافهم وبالجمله قولهم للبلید لیس بحمار إذا أريد به سلب الحيوان الناهق
الذي هو معنى حقيقي للحمار في الجملة _____